



محاضرة قسطنطين زريق

إعادة النظر في مستقبل فلسطين: أبعد من الإجماع على الدولتين

الدكتور ريتشارد فولك

فؤاد عماد شهاب

نظمت مؤسسة الدراسات الفلسطينية الخميس الواقع فيه ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ في قاعة هوستلر أوديتوريوم في الجامعة الأميركية في بيروت، بالاشتراك مع مؤسسة التعاون والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، محاضرة قسطنطين زريق السنوية التي ألقاها الدكتور ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت عنوان "إعادة النظر في مستقبل فلسطين: أبعد من الإجماع على الدولتين".

اكتسبت هذه المحاضرة أهمية خاصة هذا العام كونها جاءت في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها مهمة البحث الأكاديمي الجدي لمختلف جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

ألقت الأنسة منى نصولي، مديرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مكتب بيروت، كلمة مرحبة بالضيف، ثم تلاها نائب رئيس مجلس أمناء المؤسسة، الأستاذ باسل عقل، معرباً بالمحاضرة التي تقيمها المؤسسة سنوياً على شرف الرئيس التاريخي لمجلس أمنائها، المرحوم قسطنطين زريق، وأسهب في التعريف بالضيف الاستثنائي متحدثاً عن إنجازاته خلال أعوام الخدمة الطويلة في كنف الأمم المتحدة، وعن الأهمية الاستثنائية لهذه الزيارة التي يقوم بها فولك للبنان بعد أكثر من ٣٠ عاماً من الغياب.

ركز الدكتور ريتشارد فولك في المحاضرة على سبل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، مشدداً على أهمية إيجاد الأوضاع الملائمة (pre-conditions) التي من شأنها أن تؤدي إلى مفاوضات بين الطرفين لزيادة احتمالات فرض الوصول إلى نتيجة. واعتبر أن السبيل لتهيئة هذه الأوضاع تمر عبر ثلاث خطوات: كسب ما سماه "حرب الشرعية" أمام إسرائيل باستمالة الرأي العام الدولي؛ تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المعيشية، والذين تحت الاحتلال وفي غزة، بالإضافة إلى توحيدهم تحت زعامة مركزية جامعة.

ولدى شرحه "حرب الشرعية" التي أتى إلى ذكرها، ضرب فولك مثال المقاومة السلمية التي يعتمد عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية أو في الداخل، وإضراب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية عن الطعام، وهو ما يكسب الطرف الفلسطيني شرعية في مواجهة إسرائيل، وكذلك تعاطف الرأي العام الدولي مع قضيته، والذي كان لعقود متعاطفاً مع الإسرائيليين بسبب الهولوكوست، والآن يرى معاناة الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بحل الدولتين، فقد اعتبر الدكتور فولك أن الشيطان يكمن في التفاصيل، عارضاً نموذجين لتطبيق هذا الحل، نموذجاً للكاتب الإسرائيلي يوري أفنيري ونموذجاً للرئيس الأميركي باراك أوباما. الأول يحتم "الانسحاب الكامل لإسرائيل إلى حدود سنة ١٩٦٧؛ حق كل من الدولتين في سيادة متساوية وكاملة في إسرائيل وفلسطين؛ القدس الشرقية عاصمة لفلسطين؛ إزالة المستوطنات والاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين". أما الثاني فيقوم على "ضمان أمن إسرائيل فقط، وهو ما يتطلب وجود قوات إسرائيلية في غور الأردن، وإزالة بعض المستوطنات، وتعديل جذري للحدود، مع المحافظة على الغموض حيال مستقبل القدس، والتغاضي عن تلك إسرائيل في المضي نحو التسوية".

فولك، الذي كان أستاذ كرسي ألبرت ج. ميلبانك الفخري للقانون الدولي في جامعة برنستون لمدة أربعين عاماً، قلل من أهمية الإنجاز الذي تحقق بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأكثرية الساحقة على أن تكون فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، معتبراً أن من وجهة نظر القانون الدولي فلسطين موجودة أصلاً كدولة، لكن بعد التصويت، بات الفلسطينيون يملكون صلاحية التقدم بشكاوى ضد الخروق الإسرائيلية أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو أي جسم قضائي دولي، الأمر الذي قد يشكل خرقاً لمرحلة المروحة (status-quo) في تاريخ الأزمة.

واعتبر الدكتور فولك أن من أبرز الأمثلة الراهنة لخرق إسرائيل القانون الدولي، "العدوان على لبنان في سنة ٢٠٠٦، والاعتداء على غزة في سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠١٠، إلى جانب حادثة الاستيلاء على باخرة مافي مارمارا في سنة ٢٠١٠"، وهو ما أدى إلى تصاعد عزلة إسرائيل دولياً، وإلى اعتبارها دولة خارجة عن القانون الدولي.

وأكد فولك، الأستاذ الزائر المتميز في قسم العلاقات العالمية والدولية في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا، أن التغيير في السياسة الخارجية التركية وتدهور علاقاتها بإسرائيل أديا إلى "إظهار تركيا دعماً أكبر للنضال الفلسطيني، ولا ١٧ مليون فلسطيني الذين يعيشون تحت الحصار في غزة منذ خمسة أعوام"، لافتاً إلى أن انتقال العالم العربي بالتدريج إلى الديمقراطية سيؤدي بعد حين إلى آلية حكم تتجاوز مع تطلعات الشعوب المؤيدة لحقوق الفلسطينيين.